هەرێمی کوردستان- عێراق
کەمپی زانکۆی جیهان- هەولێر
کۆلێژی یاسا وپەیوەندییە
نێودەوڵەتیەکان
بەشی پەیوەندییە نێودەوڵەتی

اقليم كوردستان - العراق
مجمع جامعة جيهان- اربيل
كلية القانون والعلاقات الدولية
قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

Kurdistan Region –Iraq
Cihan University Campus- Erbil
College of Law and International Relations
Department of International Relationsand diplomatic

دراسة تاريخية لأنظمة الحكم مقارنة مع الانظمة الحالية

مشروع بحث التخرج مقدم من الطلبة:

احمد محمد عدنان
بروا فرمان جبار
ميرخان اكرم رشيد

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية والدبلوماسية

بإشراف

أ.م.د. صالح حسين علي

1446 هـ **2725 ك** **2025 م**

الآية

بسم الله الرحمن الرحيم

{ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }

صدق الله العظيم

سورة المجادلة: 11

الاهداء

الحمد لله عند البدء وعند الختام

أهدي بحث تخرجي إلى كل من ساعدني لاتمام هذا

البحث

ومن كان لهما الفضل الكبير بعد الله

في دعمي ومساندتي

عائلتي (أمي وأبي)

فهما قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة

الشكر والتقدير

إلى الأستاذ الفاضل والمشرف القدير، د. صالح حسين علي

نعجز عن التعبير بالكلمات عن مدى امتناننا وتقديرينا لك. لقد كنت دائمًا مثالاً للعطاء والإصرار، بفضل الله ثم بفضل إشرافك وتوجيهاتك، استطعنا أن نحقق هذا الإنجاز.

إن الفضل الأكبر في هذا النجاح يعود إلى حرصك وإيمانك بنا وبقدراتنا أدعو الله أن يوفقك دائمًا لما فيه الخير والنجاح والتوفيق.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**1**
أولا: موضوع البحث	**2**
ثانياً: أهمية الدراسة	**2**
ثالثا: أهداف البحث	**3**
رابعاً: مشكلة البحث	**3**
خامساً: نطاق البحث	**4**
سادسا: خطة البحث	**4**
المبحث الأول – التطور التاريخي لأنظمة الحكم	**6**
المطلب الأول – نظام الحكم الفردي (المونوقراطي والاولجارشي)	**6**
الفرع الأول: نظام الحكم الفردي (المونوقراطي)	**6**
الفرع الثاني: نظام حكم الأقلية (الاولجارشية)	**10**
المطلب الثاني – نظم الحكم الديمقراطي	**14**
الفرع الأول: النظام الديمقراطي المباشر	**15**
الفرع الثاني: النظام الديمقراطي شبه المباشر.	**20**
الفرع الثالث: النظم الديمقراطي غير المباشر أو النيابي.	**22**
المبحث الثاني – أنظمة الحكم الحالية	**24**
المطلب الأول – نظام الحكم الملكي .	**24**
الفرع الأول: الملكية المطلقة.	**24**
الفرع الثاني: الملكية البرلمانية .	**26**
الفرع الثالث: الملكية الدستورية.	**27**
المطلب الثاني: نظام الحكم الجمهوري.	**28**
الفرع الأول: النظام الرئاسي.	**29**
الفرع الثاني: النظام البرلماني.	**32**
الفرع الثالث: النظام شبه الرئاسي الحكم.	**34**
الفرع الرابع: النظام المجلسي.	**36**
الخاتمة	**38**

اولا: النتائج	**38**
ثانيا: التوصيات	**40**
قائمة المصادر والمراجع	**42**

مقدمة:

تطورت الحوكمة بشكل ملحوظ عبر التاريخ البشري، عاكسةً التغيرات في القيم المجتمعية والتقدم التكنولوجي والفكر السياسي، فمنذ أقدم أشكال القيادة القبلية وصولاً إلى الديمقراطيات الحديثة والأنظمة الاستبدادية، شكّلت أنظمة الحكم الحضارات وأثّرت في التنمية العالمية، وتكشف دراسة مقارنة للحوكمة التاريخية والمعاصرة عن استمرارية وتحول في كيفية هيكلة السلطة وممارستها وشرعيتها.

فقد اعتمدت الأنظمة القديمة، مثل الملكيات في مصر وبلاد ما بين النهرين، على السلطة المركزية، التي غالبًا ما كانت تُبرّر بالحق الإلهي. أدخلت أثينا الكلاسيكية الديمقراطية المباشرة، بينما جرّبت روما النظام الجمهوري، جامعةً بين العناصر الأرستقراطية والشعبية، أما الإقطاع في أوروبا في العصور الوسطى، فقد لامركز السلطة بين اللوردات والتابعين، على النقيض من البيروقراطيات الإمبراطورية مثل سلالة هان في الصين، وقد أولت هذه الأنظمة الأولوية للاستقرار، ولكن غالبًا على حساب المساواة والمشاركة.

لقد أشعل عصر التنوير أفكارًا ثورية، مما أدى إلى ظهور حكومات دستورية، مثل الجمهورية الفيدرالية في الولايات المتحدة وتجارب فرنسا مع الديمقراطية، وشهد القرن العشرون صعود أيديولوجيات متطرفة – الفاشية والشيوعية والديمقراطية الليبرالية – تتنافس على الهيمنة العالمية، إذ تعمل الدول القومية اليوم في ظل أنظمة متنوعة: ديمقراطيات برلمانية، وجمهوريات رئاسية، وأنظمة استبدادية، ونماذج هجينة، كما تُسلّط مقارنة الحوكمة التاريخية والحديثة الضوء على مواضيع رئيسية: التوازن بين السلطة والحرية، ودور المؤسسات، وتأثير التكنولوجيا على الإدارة، ففي حين تُركّز الأنظمة المعاصرة على حقوق الإنسان والتمثيل، لا تزال تحديات مثل الفساد والاستقطاب والعولمة قائمة، حيث يُوفّر فهم هذه المسارات التاريخية رؤى قيّمة لتحسين الحوكمة في عالم متزايد التعقيد.

أولا: موضوع البحث:

عندما نتأمل في الأنظمة السياسية التي تحكم العالم اليوم، نجد أنفسنا أمام تنوع مذهل في الأشكال والأساليب من الديمقراطيات البرلمانية إلى الأنظمة الملكية الدستورية، وصولًا إلى الأنظمة الاستبدادية، إذ تتنوع أنماط الحكم بصورة تعكس التطور التاريخي للمجتمعات والثقافات المختلفة.

وإن فهم جذور الأنظمة الحالية لا يمكن أن يتم بمعزل عن دراسة تاريخية شاملة، فالتاريخ يوفر لنا سجلاً حافلاً بالتجارب البشرية، ويسلط الضوء على العوامل التي أدت إلى نشوء وتطور الأنظمة السياسية المختلفة، فمن خلال هذه الدراسة، يمكن أن نتتبع تطور الأفكار السياسية وفهم أسباب نجاح أو فشل الأنظمة وكذلك استخلاص الدروس والعبر منها.

وسنقوم بمقارنة الأنظمة التاريخية مع الأنظمة الحالية من خلال تحليل أسس السلطة من خلال كيفية تأسيسها وتوزيعها في النظام وعلاقة الحاكم بالمحكوم والحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها الأفراد في النظام وآليات المشاركة السياسية ودور الدولة في المجتمع.

ثانياً: أهمية الدراسة:

إن دراسة تاريخ أنظمة الحكم هي بمثابة رحلة عبر الزمن لفهم كيف تطورت المجتمعات وتفاعلت مع بعضها البعض، وهذه الدراسة لا تقتصر على مجرد سرد للأحداث الماضية، بل تتعدى ذلك لتسليط الضوء على العوامل التي شكلت هذه الأنظمة، وكيف أثرت بدورها على مسار الحضارات.

وتكمن الأهمية لهذه الدراسة في:

1. **فهم الحاضر**: فمن خلال دراسة الماضي، نستطيع فهم أصول العديد من القضايا المعاصرة، مثل الصراعات السياسية، والاختلافات الثقافية، والتحديات الاقتصادية، وأن هذا الفهم العميق يساعدنا على اتخاذ قرارات أفضل في الحاضر.

2. **تجنب الأخطاء:** فالتاريخ يعلمنا من أخطاء الماضي، ويساعدنا على تجنب تكرارها، فدراسة الأنظمة التي فشلت في الماضي يمكن أن تساعدنا على بناء أنظمة أكثر استدامة في المستقبل.
3. **تطوير الحلول:** من خلال مقارنة الأنظمة القديمة بالأنظمة الحديثة، يمكننا تحديد العناصر المشتركة والاختلافات بينها، هذا يساعدنا على تطوير حلول مبتكرة للمشاكل المعاصرة.
4. **تقدير التنوع الثقافي:** كل نظام حكم يحمل في طياته قيمًا ثقافية واجتماعية فريدة، فدراسة هذه الأنظمة تساعدنا على تقدير التنوع الثقافي واحترام الاختلافات بين الشعوب.
5. **تعزيز الهوية:** دراسة تاريخ أنظمة الحكم تساعد الأفراد على فهم جذورهم وهويتهم، وتعزز الشعور بالانتماء إلى مجتمع معين.

ثالثا: أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تتبع تطور المفاهيم السياسية لأنظمة الحكم.
2. تحليل أسباب نجاح أو فشل الأنظمة.
3. مقارنة الهياكل السياسية مثل الجمهورية، الملكية، الدكتاتورية.
4. دراسة تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الأنظمة السياسية
5. تحليل دور القادة السياسيين في تشكيل الأنظمة.

رابعاً: مشكلة البحث: تعتبر المقارنة بين الأنظمة السياسية عبر التاريخ من أكثر الموضوعات إثارة للاهتمام في العلوم السياسية، فهذه المقارنة تساعدنا على فهم تطور الأنظمة السياسية، وتحديد العوامل التي تؤثر على استمراريتها أو سقوطها، وتقييم الأنظمة الحالية في ضوء تجارب الماضي، وأن أبعاد المشكلة تكمن في تعقيد الأنظمة السياسية، فالأنظمة السياسية هي كيانات معقدة تتأثر بعوامل متعددة ومتداخلة، مثل العوامل الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتاريخية، وكذلك التنوع التاريخي المليء

بالأنظمة المختلفة، والتي تتباين في أشكالها، وخصائصها، وأيديولوجياتها، وكذلك التغيير المستمر، فالأنظمة السياسية ليست ثابتة، بل هي في حالة تغير مستمر، مما يجعل المقارنة بينها عملية معقدة.

خامساً: نطاق البحث:

إن الدراسة التاريخية لأنظمة الحكم مقارنة بالأنظمة الحالية هي مجال بحثي واسع ومتعدد الأوجه، حيث يمكن أن تشمل تحليل تطور الأنظمة السياسية عبر العصور، ودراسة تأثيراتها على المجتمعات، ومقارنتها بالأنظمة المعاصرة وأن الحدود البحثية تتمثل بالفترة الزمنية.

سادسا: منهج البحث: اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتقسيم الانظمة السياسية من حيث ممارسة السلطة الى نظم فردية على نحو مختصر وثالثة ديمقراطية على ان نولي الديمقراطية ما تستحقه من الدراسة نظرا أهميتها.

سادسا: خطة البحث.

المبحث الأول – التطور التاريخي لأنظمة الحكم .

المطلب الأول – نظام الحكم الفردي (المونوقراطي والاولجارشي) .

الفرع الأول: نظام الحكم الفردي (المونوقراطي) .

الفرع الثاني: نظام حكم الأقلية (الاولجارشية).

المطلب الثاني – نظم الحكم الديمقراطي

الفرع الأول: النظام الديمقراطي المباشر.

الفرع الثاني: النظام الديمقراطي شبه المباشر.

الفرع الثالث: النظم الديمقراطي غير المباشر أو النيابي.

المبحث الثاني – أنظمة الحكم الحالية

المطلب الأول – نظام الحكم الملكي .

الفرع الأول: الملكية المطلقة.

الفرع الثاني: الملكية البرلمانية .

الفرع الثالث: الملكية الدستورية.

المطلب الثاني: نظام الحكم الجمهوري.

الفرع الأول: النظام الرئاسي.

الفرع الثاني: النظام البرلماني.

الفرع الثالث: النظام شبه الرئاسي الحكم.

الفرع الرابع: النظام المجلسي.

الخاتمة

المبحث الأول

التطور التاريخي لأنظمة الحكم

تعتبر أنظمة الحكم من أهم العوامل التي شكلت مسار الحضارات والشعوب، فلقد تطورت هذه الأنظمة بشكل كبير ومتواصل عبر التاريخ، متأثرة بعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية متداخلة، وفي هذا المبحث سنستعرض بإيجاز نظام الحكم الفردي المونوقراطي والاوليجارشي في المطلب الأول ونظم الحكم الديمقراطي في المطلب الثاني.

المطلب الأول

نظام الحكم الفردي (المونوقراطي والاوليجارشي)

تشكل هذه الأنظمة الأساس الذي تبنى عليها المجتمعات وتؤثر فيها بشكل كبير على حياة الأفراد وسنبحث في هذا المطلب نظام الحكم الفردي (المونوقراطي) في الفرع الأول ونظام حكم الأقلية (الاولجاريشية) في الفرع الثاني.

الفرع الأول: نظام الحكم الفردي المونوقراطي

إن هذا النظام السياسي يتسم بتركيز السلطة في يد شخص واحد يتمتع بسلطة شبه مطلقة أو كاملة دون وجود قيود مؤسسية أو دستورية كافية لكبح جماحه أو تقييده، ويمكننا أن نرى جذور هذا النظام في عصور تاريخية سابقة عندما كان حكم شخص واحد ضرورياً للملكية المطلقة والإمبراطوريات القديمة.

ولقد أدت الحضارات القديمة مثل بلاد ما بين النهرين ومصر الفرعونية إلى ظهور نظام الحكم الفردي على سبيل المثال، في مصر، حيث كان الحكم الفردي شائعًا، وكان الفراعنة يتمتعون بسلطة غير محدودة لأنهم كانوا يعتبرون آلهة أو تجسيدًا أرضيًا للآلهة، ومع صعود زعماء مثل يوليوس قيصر وأغسطس، تطور النظام الجمهوري في الإمبراطورية الرومانية إلى نظام إمبراطوري حيث كان للإمبراطور

سلطة غير مقيدة تقريبًا، كما كانت الملكية المطلقة شائعة في أوروبا طيلة العصور الوسطى لأن الحكام كانوا يعتقدون أنهم فوق القانون لأن سلطتهم تأتي من الله (مبدأ الحق الإلهي للملك)، وخلال العصرين الأموي والعباسي على وجه الخصوص، عندما كان الخليفة يتمتع بسلطة واسعة، اتجهت الخلافة الإسلامية نحو السيطرة الفردية في العالم الإسلامي.

كما نشأت في العصر الحديث أشكال فردية من الحكم، مثل الدكتاتوريات أو الأنظمة الشمولية. وفي هذه الأنظمة، يتمتع الحاكم بسلطة غير محدودة دون أي مؤسسات ديمقراطية أو فصل للسلطات. ومن الأمثلة على ذلك أنظمة مثل دكتاتورية بينيتو موسوليني في إيطاليا الفاشية أو نظام أدولف هتلر في ألمانيا النازية[1].

أولا: الملكية المطلقة:

الملكية المطلقة هي شكل من أشكال الحكم حيث يمتلك حاكم واحد، عادة ما يكون ملكًا أو ملكة، سلطة كاملة وغير مقيدة على الدولة وشعبها، ولا تقتصر سلطة الملك على القوانين أو الدستور أو الهيئات الحاكمة الأخرى، وغالبًا ما تعتبر قراراته نهائية وغير قابلة للطعن.

فقد نشأ مفهوم الملكية المطلقة في أوروبا خلال أواخر العصور الوسطى وفترة العصر الحديث المبكر (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)، وكان ذلك استجابة لتفتت الأنظمة الإقطاعية والحاجة إلى سلطة مركزية، كما برر العديد من الملوك المطلقين حكمهم بزعم أنهم اختارهم الله (الحق الإلهي للملوك)، فقد كانت هذه الفكرة بارزة في أوروبا، وخاصة في دول مثل فرنسا وإنجلترا، وبلغت الملكية المطلقة ذروتها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مع حكام مثل لويس الرابع عشر ملك فرنسا ("ملك

(1) آية صالح، 2024، التجربة الديمقراطية في اثنيا 612–429 ق. م.: دراسة تاريخية، مجلة الدراسات المستدامة، 6(ملحق)، 923 – 934، ص925.

الشمس")، الذي أعلن "أنا الدولة"، وأدى عصر التنوير والثورات (كالثورة الفرنسية)، وصعود الدستورية والديمقراطية إلى تراجع الملكيات المطلقة في القرنين التاسع عشر والعشرين.

ومن خصائص الملكية المطلقة أن الملك يتمتع بالسلطة العليا على جميع جوانب الحكومة، بما في ذلك التشريع والإدارة والقضاء، ولا توجد حدود رسمية لسلطة الملك، ولا يخضع للمساءلة أمام البرلمان أو أي هيئة حاكمة أخرى، كما يزعم الملوك غالبًا أن سلطتهم منحة من الله أو موروثة من خلال النسب العائلي، إذ يسيطر الملك عادة على القوات المسلحة وله تأثير كبير على الاقتصاد والضرائب، ولا يملك المواطنون أي رأي في الحكم، وغالبًا ما يتم قمع المعارضة.

ومن أمثلة على الملكيات المطلقة فرنسا في عهد لويس الرابع عشر حيث أصبحت فرنسا نموذجًا للملكية المطلقة، وكذلك روسيا حكم بطرس الأكبر وكاترين العظمى بسلطة مطلقة، وإنجلترا فقبل الثورة المجيدة (1688)، مارس الملوك الإنجليز مثل هنري الثامن وجيمس الأول سلطة مطلقة كبيرة.

أما في العصر الحديث فيتمتع الملك السعودي بسلطة شبه مطلقة، مع سلطة على الحكومة والجيش والمؤسسات الدينية وكذلك سلطنة بروناي حيث يحكم السلطان حسن البلقية كملك مطلق، ويسيطر على جميع فروع الحكومة، وكذلك قطر فعلى الرغم من وجود دستور، يتمتع أمير قطر بسلطة تنفيذية كبيرة [1].

ثانيا: النظام الديكتاتوري.

النظام الدكتاتوري هو شكل من أشكال الحكم يتميز بوجود زعيم واحد أو مجموعة صغيرة من القادة الذين يتمتعون بسلطة مطلقة، مع وجود قيود قليلة أو معدومة على سلطتهم، فالدكتاتورية هي شكل استبدادي من أشكال الحكم حيث تتركز السلطة السياسية في أيدي شخص واحد (ديكتاتور) أو مجموعة صغيرة من النخبة، ويتميز بغياب الانتخابات الحرة والنزيهة، والحريات المدنية المحدودة أو غير الموجودة، وقمع المعارضة السياسية.

(1) عمران محمود، 1999، النظم السياسية عبر العصور، ط١ دار النهضة العربية، بيروت، ص ٢١.

إن أصل مصطلح "ديكتاتور" من روما القديمة، حيث كان الديكتاتور قاضيًا مؤقتًا مُنح سلطات استثنائية خلال أوقات الأزمات، ومع ذلك، تختلف الدكتاتوريات الحديثة بشكل كبير عن هذا السياق التاريخي، فعلى مر التاريخ، ظهرت أشكال مختلفة من الحكم الدكتاتوري، من الطغيان القديم إلى الأنظمة الشمولية الحديثة، حيث شهد القرن العشرين صعودًا للديكتاتوريات، وخاصة مع ظهور الإيديولوجيات الشمولية مثل الفاشية والشيوعية، كما شهدت الدول ما بعد الاستعمارية في أفريقيا وآسيا العديد من الدكتاتوريات، والتي غالبًا ما كانت تلي فترات من عدم الاستقرار.

ومن خصائص هذا النظام أنه تتركز السلطة في أيدي زعيم واحد أو مجموعة صغيرة، ويتم قمع المعارضة بنشاط من خلال الرقابة والترهيب والسجن والعنف، كذلك حرية التعبير والتجمع والصحافة مقيدة بشدة أو غير موجودة، وغالبًا ما يتم تزوير الانتخابات أو التلاعب بها إذا أجريت للحفاظ على سلطة الدكتاتور، تستخدم الأنظمة الدكتاتورية الدعاية للسيطرة على المعلومات والتلاعب بالرأي العام، ويعتمد الدكتاتوريون على القوة والخوف للحفاظ على السيطرة، حيث يتم تصوير الدكتاتور على أنه زعيم قوي للغاية ويعرف كل شيء[1].

ومن أمثلة هذا النوع الأنظمة الدكتاتورية الشمولية كألمانيا النازية تحت حكم أدولف هتلر، والاتحاد السوفييتي تحت حكم جوزيف ستالين، وكوريا الشمالية تحت حكم أسرة كيم.

(1) اسعد طارش عبد الرضا، 2016، النظم الدكتاتورية قراءة في المضامين النظرية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، السنة الثالثة، 35-54، ص50-51.

الفرع الثاني: نظام حكم الأقلية (الاولجارشية)

مصطلح "حكم الأقلية" مشتق من "حكم الأقلية"، وهو نظام حكم يحتفظ فيه عدد قليل من الناس بالسلطة، إذ غالبًا ما تشير الأوليجاركية إلى الحكم الاستبدادي أو الاستبدادي من قبل عدد صغير من الناس الذين يسيطرون أو يحدون من الوكالة السياسية للأغلبية غير المسيطرة، وقد يؤسس الحكام في حكم الأقلية السلطة من خلال النبلاء أو الطبقة الاجتماعية أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو أي عدد آخر من العوامل، أما في المصطلحات المعاصرة، فيشير مصطلح "القِلة الحاكمة" في أغلب الأحيان إلى الفرد الذي هو عضو في مجموعة اقتصادية نخبوية والذي يحافظ على السلطة من خلال الثروة الهائلة، أو العلاقات التجارية المهمة، أو العلاقات المماثلة[1].

ويعرف الباحث الأوليجاريشية إلى أنها شكل من أشكال الحكم حيث تمتلك مجموعة صغيرة من الناس السلطة والنفوذ، وغالبًا ما تستند إلى الثروة أو الروابط العائلية أو السيطرة العسكرية.

ومن الخصائص الرئيسية لهذا النوع من الحكم[2]:

1. تركيز السلطة: يتم الاحتفاظ بالسلطة في أيدي مجموعة صغيرة بدلاً من توزيعها بين عامة الناس.
2. الثروة والنفوذ: عادةً ما يتمتع الأوليجاركيون بموارد اقتصادية كبيرة ونفوذ على القرارات السياسية.
3. مشاركة سياسية محدودة: ليس لدى عامة الناس أي تأثير مباشر على السياسات الحكومية أو القيادة.
4. استمرار السيطرة: غالبًا ما تظل السلطة داخل نفس المجموعة على مدى أجيال، وتحافظ على هيمنتها من خلال وسائل مختلفة، مثل السيطرة الاقتصادية أو التلاعب السياسي.

---

(1) أحمد البغدادي ، 2023، سولون والأساس الدستوري لنظام الحكم الأوليجارشي "خلال النصف الأول من القرن السادس ق. م."، مجلة بحوث، 3(5)، 112 – 129، ص116.

(2)، ناصر الدين باقي ، 2022، صراع الطبقة الوسطى والأوليجارشية الجديدة وأثره على التنمية السياسية في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 19(1)، 347– 357، ص360.

ويعود تاريخ الأنظمة الأوليجاريشية كشكل من أشكال الحكم إلى الحضارات القديمة ففي اليونان القديمة، كانت دول المدن مثل أسبارطة تحكمها أنظمة أوليغارشية، حيث كانت السلطة منوطة بمجموعة صغيرة من المواطنين النخبة. اتخذ هؤلاء القادة قرارات أثرت على السكان بالكامل، وغالبًا ما أعطوا الأولوية لمصالحهم على مصالح عامة الناس، أما في العصر الحديث، اتخذت الأنظمة الأوليغارشية أشكالًا مختلفة. بعض البلدان، على الرغم من وجود مؤسسات ديمقراطية، تشهد ميولًا أوليغارشية حيث يتم الاحتفاظ بالسلطة السياسية بشكل غير متناسب من قبل عدد قليل من الأفراد أو العائلات الغنية. تشمل الأمثلة روسيا، حيث تمارس مجموعة صغيرة من أباطرة الأعمال الأثرياء، المعروفين باسم الأوليجاريشية، نفوذاً كبيراً على الحكومة والاقتصاد.

ومن المنظورات الاجتماعية حول الأوليجاريشية[1]:

1. الوظيفية: من منظور الوظيفية، يمكن النظر إلى الأوليجاريشية كوسيلة للحفاظ على النظام والاستقرار داخل المجتمع. من خلال تركيز السلطة داخل مجموعة صغيرة، يمكن اتخاذ القرارات بكفاءة وثبات. ومع ذلك، يعترف الوظيفيون أيضًا بأن تركيز السلطة هذا يمكن أن يؤدي إلى الطبقية الاجتماعية وعدم المساواة، مما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمع بمرور الوقت.

2. نظرية الصراع: يرى منظرو الصراع الأوليجاريشية كمظهر من مظاهر الصراعات الأوسع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. وفقًا لهذا المنظور، تنشأ الأوليجاريشية عندما تسعى أقلية قوية إلى حماية وتعزيز مصالحها على حساب الأغلبية. يؤدي هذا إلى عدم المساواة النظامية ويديم هيمنة الطبقة الحاكمة.

3. التفاعل الرمزي: يركز التفاعل الرمزي على التفاعلات الاجتماعية والرموز التي تدعم الحكم الأوليجارشي. إنهم يفحصون كيف يحافظ الأوليجارشيون على سلطتهم من خلال المعايير الاجتماعية

(1) البغدادي، المصدر السابق، ص121.

والممارسات الثقافية والسيطرة على المعلومات. ويؤكد هذا المنظور على دور الأيديولوجية والدعاية في إضفاء الشرعية على سلطة الأوليجاريشية.

ومن أمثلة الأوليجاريشية[1]:

1. روسيا: في روسيا المعاصرة، تمارس مجموعة صغيرة من رجال الأعمال الأثرياء والنخب السياسية سلطة كبيرة. ولهؤلاء الأوليجاركيين علاقات وثيقة بالحكومة وكثيراً ما يستفيدون من السياسات التي تصب في صالح مصالحهم الاقتصادية. وقد أدى تركيز الثروة والسلطة في أيدي قِلة إلى تفاوتات اجتماعية واقتصادية كبيرة.

2. أسبرطة القديمة: أسبرطة في اليونان القديمة هي مثال كلاسيكي على الأوليجاركية فقد كانت الدولة المدينة تحكمها مجموعة صغيرة من المحاربين النخبة المعروفين باسم الأسبرطيين. كانت هذه الطبقة الحاكمة تسيطر على الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في أسبرطة، وكثيراً ما كانت تعطي الأولوية لمصالحها وتحافظ على التسلسل الهرمي الاجتماعي الصارم.

3. الشركات الحديثة: يزعم البعض أن بعض الديمقراطيات الحديثة تظهر ميولاً أوليجاركية، وخاصة عندما تؤثر مصالح الشركات بشكل كبير على القرارات السياسية. في مثل هذه السيناريوهات، يمكن لمجموعة صغيرة من قادة الشركات والأفراد الأثرياء تشكيل السياسات لصالح مصالحهم، مما يؤدي إلى انخفاض القوة السياسية للمواطن العادي.

أما فيما يخص تأثير الأوليجاريشية على المجتمع فيمكن توضيحه من خلال[2]:

---

(1) باقي، المصدر السابق، ص361.

(2) عمران محمود، المصدر السابق، ص61.

1. التفاوت الاجتماعي: من العواقب الأساسية للأولجاريشية تفاقم التفاوت الاجتماعي. فعندما تتركز السلطة في أيدي قِلة، فإن السياسات والقرارات غالبًا ما تكون في صالح النخبة، مما يؤدي إلى تفاوت في الثروة والتعليم والفرص المتاحة لعامة السكان.

2. الفساد السياسي: تميل الأوليجارشية إلى الفساد السياسي، حيث قد تستخدم النخبة الحاكمة سلطتها لإثراء نفسها والحفاظ على سيطرتها. ويمكن أن يؤدي هذا إلى تقويض سيادة القانون، وتآكل الثقة العامة في المؤسسات، وخنق العمليات الديمقراطية.

3. الحراك الاجتماعي المحدود: في الأنظمة الأوليجارشية، غالبًا ما يكون الحراك الاجتماعي مقيدًا. تحافظ الطبقة الحاكمة على سلطتها من خلال وسائل مختلفة، مثل التحكم في الوصول إلى التعليم والفرص الاقتصادية. وهذا يمنع الأفراد من الطبقات الاجتماعية الدنيا من التقدم ويديم هياكل السلطة القائمة.

كما تكمن تحديات وانتقادات الأوليجارشية في[1]:

1. الافتقار إلى التمثيل: أحد الانتقادات الرئيسية للأولجارشية هو الافتقار إلى التمثيل لعامة الناس. نظرًا لأن القرارات تتخذها مجموعة صغيرة، فإن مصالح واحتياجات السكان الأوسع نطاقًا غالبًا ما يتم تجاهلها أو عدم تمثيلها بشكل كافٍ. يمكن أن يؤدي هذا إلى انتشار السخط والاضطرابات الاجتماعية.

2. الاستغلال الاقتصادي: يمكن أن تؤدي الأوليجارشية إلى الاستغلال الاقتصادي، حيث تستغل النخبة الحاكمة الموارد والعمالة لتحقيق مكاسبها. يمكن أن يؤدي هذا الاستغلال إلى ظروف عمل سيئة وأجور منخفضة وخدمات اجتماعية غير كافية لغالبية السكان.

3. المقاومة والإصلاح: على مر التاريخ، قاومت العديد من المجتمعات الحكم الأوليجارشي وسعت إلى تنفيذ أشكال أكثر ديمقراطية للحكم. غالبًا ما ظهرت الحركات الاجتماعية والثورات والإصلاحات استجابة

(1) البغدادي، المصدر السابق، ص122.

للظلم الذي ترتكبه الأوليجارشية. تهدف هذه الجهود إلى إعادة توزيع السلطة بشكل أكثر عدالة وضمان مشاركة أوسع في العمليات السياسية.

مما سبق يستخلص الباحث أن الأوليجارشية هي شكل من أشكال الحكم حيث تتركز السلطة في أيدي مجموعة صغيرة، مما يؤدي غالبًا إلى تفاوتات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة. إن فهم ديناميكيات الأوليغارشية وسياقها التاريخي وتأثيرها على المجتمع أمر بالغ الأهمية لمعالجة التحديات التي تفرضها. ومن خلال دراسة وجهات النظر الاجتماعية المختلفة، يمكننا اكتساب رؤى حول آليات السلطة وأهمية السعي إلى أنظمة حكم أكثر شمولاً وإنصافاً.

المطلب الثاني

نظم الحكم الديمقراطي

إن الديمقراطية، التي تعني "حكم الشعب"، هي نظام حكم لا يسمح فقط بمشاركة الشعب في العملية السياسية بل ويتطلبها لكي تعمل على النحو اللائق، ولعل أفضل تعريف للديمقراطية كان من نصيب الرئيس الأميركي أبراهام لنكولن في خطابه الشهير في جيتيسبيرج عام 1863، حين قال: "... حكم الشعب، من قِبَل الشعب، من أجل الشعب..."، ومن الناحية الدلالية، يأتي مصطلح الديمقراطية من الكلمتين اليونانيتين "الشعب" (ديموس) و"الحكم" (كاراتوس)، ولكن تحقيق حكومة من قِبَل الشعب والحفاظ عليها حكومة "شعبية"أكثر تعقيداً كثيراً مما قد يوحي به البساطة الدلالية للمفهوم، ففي خلق الإطار القانوني الذي ستعمل الديمقراطية في ظله، والذي يتلخص عادة في الدستور، لابد من الإجابة على العديد من الأسئلة السياسية والعملية الحاسمة[1].

(1) جلولي بوجلطية، 2019، أزمة الديمقراطية في العالم العربي(دراسة في معوقات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية)، مقاربات، 5(3)، 219-256، ص222.

الفرع الأول: النظام الديمقراطي المباشر

الديمقراطية المباشرة هي شكل من أشكال الحكم حيث يشارك المواطنون بشكل مباشر في عمليات صنع القرار، بدلاً من الاعتماد فقط على الممثلين المنتخبين. في هذا النظام، يصوت الأفراد على السياسات والقوانين وغيرها من الأمور المهمة، مما يضمن أن يكون للشعب تأثير مباشر على الإجراءات الحكومية، وأصول الديمقراطية المباشرة إلى الحضارات القديمة، وكان المثال الأكثر شهرة هو أثينا القديمة في القرن الخامس قبل الميلاد ففي أثينا، سُمح للمواطنين الذكور بالمشاركة في الجمعية (إكليسيا)، حيث يمكنهم مناقشة والتصويت على التشريعات والحرب وغيرها من القضايا الحرجة. كان هذا الشكل من أشكال الحكم ممكنًا بسبب عدد السكان الصغير نسبيًا واستبعاد النساء والعبيد وغير المواطنين من العملية السياسية[1].

ومزايا الديمقراطية المباشرة تشجع الديمقراطية المباشرة المشاركة النشطة من المواطنين، وتعزز الشعور بالملكية والمسؤولية تجاه الحكم، ويتم اتخاذ القرارات بشكل علني، مما يقلل من احتمالات الفساد ويزيد من الثقة في النظام السياسي، كما يمكن أن تكون السياسات والقوانين أكثر توافقًا مع إرادة الشعب، حيث يشاركون بشكل مباشر في عملية صنع القرار، ويشعر المواطنون بمزيد من التمكين والمشاركة، مما قد يؤدي إلى مستويات أعلى من التعليم المدني والوعي السياسي.

أما عيوب الديمقراطية المباشرة فتكمن في أن الدول الكبيرة المكتظة بالسكان، يمكن أن تكون الديمقراطية المباشرة صعبة من الناحية اللوجستية وغير فعالة، مما يجعل من الصعب إدارة التصويت المتكرر على العديد من القضايا، وأن العديد من قضايا السياسة معقدة وتتطلب معرفة متخصصة، والتي قد لا يمتلكها المواطن العادي، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مستنيرة، كما يمكن أن تؤدي الديمقراطية المباشرة في بعض الأحيان إلى قرارات شعبوية قد لا تكون في مصلحة المجتمع على المدى الطويل،

(1) محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ط1، ص19

مدفوعة بالعواطف قصيرة الأجل أو المعلومات المضللة، فتاريخيًا، استبعدت الديمقراطيات المباشرة مجموعات معينة (مثل النساء والعبيد وغير المواطنين)، مما أثار مخاوف بشأن العدالة والشمول[1].

ويعرف الباحث مصطلح "الديمقراطية المباشرة" إلى أنه إشارة إلى الآليات التي تمكن الناخبين من التصويت على قانون أو معاهدة أو تعديل دستوري أو سياسة أو قرار عام آخر، وأن الأشكال الرئيسية للديمقراطية المباشرة هي الاستفتاءات حيث يُستخدم أيضًا صيغة الجمع البديلة "الاستفتاءات" على نطاق واسع ومبادرات المواطنين، ويمكن فهم الديمقراطية المباشرة على أنها متناقضة مع الديمقراطية التمثيلية، حيث يتم تفويض الممثلين من خلال الانتخابات العامة لتمثيل مصالح دوائرهم الانتخابية. في الديمقراطيات المباشرة، على سبيل المقارنة، يشارك جميع المواطنين بشكل مباشر في اتخاذ القرارات بشأن المسائل العامة.

وغالبًا ما يُشار إلى ديمقراطية بوليس اليونانية القديمة في أثينا باعتبارها مثالًا للديمقراطية المباشرة. على الرغم من أنها استبعدت النساء والرجال غير الأحرار (العبيد)، إلا أن كل من يتمتعون بوضع المواطنة كانوا يجتمعون علنًا في الأغورا (مكان عام في وسط المدينة) ويتداولون في القضايا السياسية، ويعقدون الخطب ويقررون في النهاية المسائل السياسية. عندما بدأت المجتمعات السياسية في النمو على نطاق واسع (من المدن إلى الدول القومية الحديثة)، كان من الضروري اختراع أنماط مشاركة جديدة للوفاء بالوعود التشاركية للديمقراطية على نطاق واسع. ظهرت الديمقراطيات الليبرالية من خلال أشكال جديدة من البرلمانية في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية في القرن الثامن عشر، والتي حولت مفهوم الديمقراطية من المشاركة المباشرة إلى التمثيل[2].

(1) محمد كاظم المشهداني، المصدر السابق، ص20.

(2) عمران محمود، المصدر السابق، ص41.

ومع ذلك، حاولت النماذج الأناركية والاشتراكية للديمقراطية تحقيق الديمقراطية المباشرة على نطاق أوسع ومارسوا مفاهيم التفويض في ديمقراطيات المجلس، وهنا سيتم إرسال مندوبين من المجالس على المستوى المحلي إلى المجالس على المستوى الإقليمي ومن هناك إلى المستوى الفيدرالي في نوع من هيكل الهرم مع تفويضات إلزامية (ملزمة) على النقيض من التفويضات الحرة في الديمقراطيات الليبرالية.

أما اليوم فيرتبط مصطلح الديمقراطية المباشرة في الغالب بآليات الديمقراطية المباشرة مثل الاستفتاءات العامة ومبادرات المواطنين. ولأن سويسرا تستخدم هذه الأدوات بشكل أكثر تكرارًا مقارنة بأي دولة ديمقراطية أخرى، فغالبًا ما يشار إليها بالديمقراطية المباشرة. ومع ذلك، يتفق معظم العلماء على أنه ينبغي فهم سويسرا على أنها ديمقراطية شبه مباشرة لأنها تستخدم أدوات الديمقراطية المباشرة داخل نظام ديمقراطي تمثيلي. وبالتالي، تحولت فكرة الديمقراطية المباشرة من فهم قريب من معنى الديمقراطية التشاركية في ديمقراطيات المدن اليونانية القديمة إلى حملات تنطوي على جمع التوقيعات وإجراء عملية تصويت من أجل التأثير على سياسات الحكومات التمثيلية. ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، أحيت المناقشات حول الديمقراطية الإلكترونية أو الرقمية أو السيبرانية المثل الديمقراطي المباشر بمعناه التشاركي الواسع حيث أن توافر وسائل الاتصال الإلكترونية يجعل القرارات السياسية ممكنة للجميع، في أي وقت، وفي أي مكان[1].

وفيما يلي بعض أنواع أدوات الديمقراطية المباشرة. ويمكن تنفيذها على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الإقليمي[2]:

1. **الاستفتاء الدستوري:** بعض التغييرات في دساتير الدول التي لها تأثير كبير على النظام السياسي للدولة، تحتاج إلى الخضوع لاستفتاء عام.

(1) مؤمن اسامة، 2019، الأنظمة السياسية الديمقراطية في إطار القواعد الدستورية – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، ص61.

(2) مسعود نور الدين، 2022، النظام الرئاسي والنظام البرلماني دراسة مقارنة، مجلة الفا للدراسات، ع3، 7–32، ص12.

2. **الاستفتاء الاستشاري (غير ملزم):** يمكن للسلطة التشريعية أن تبدأ استفتاءً، فنتيجته غير ملزمة ولكنها تخدم كنصيحة للحكومة.
3. **مبادرة المواطنين:** يجمع المواطنون عددًا معينًا من التوقيعات مما يؤدي إلى إجراء عملية تصويت، حيث يمكن للمواطنين الآخرين التعبير عن دعمهم. إذا تجاوزت الأصوات المدلى بها في هذا اليوم بالإضافة إلى التوقيعات الأصلية التي تم جمعها لبدء التصويت حدًا معينًا، فيجب مناقشة الأمر، ولكن ليس اتخاذ قرار بشأنه، من قبل البرلمان.
4. **استفتاء/استفتاء مبادرة المواطنين:** يبدأ هذا الاستفتاء من قبل المواطنين من خلال جمع عدد معين من التوقيعات حيث ينتج عن عملية التصويت قرار ملزم.
5. **استفتاء الاستدعاء:** يبدأ المواطنون إقالة مسؤول منتخب من منصبه من خلال جمع التوقيعات والاستفتاء اللاحق.

ويُقال إن أقدم ديمقراطية مباشرة معروفة كانت الديمقراطية الأثينية في القرن الخامس قبل الميلاد، على الرغم من أنها لم تكن ديمقراطية شاملة: فقد تم استبعاد النساء والأجانب والعبيد منها. كانت الهيئات الرئيسية للديمقراطية الأثينية هي الجمعية، التي تتألف من مواطنين من الذكور التي تتألف من 500 مواطن؛ والمحاكم، التي تتألف من عدد هائل من المحلفين الذين يتم اختيارهم بالقرعة، دون وجود قضاة، كما أن تاريخ روما القديمة، وتحديداً الجمهورية الرومانية، التي بدأت حوالي عام 509 قبل الميلاد، له أهمية كبيرة في تاريخ الديمقراطية المباشرة، فقد أظهرت روما العديد من جوانب الديمقراطية، المباشرة وغير المباشرة، منذ عصر الملكية الرومانية وحتى انهيار الإمبراطورية الرومانية. والواقع أن مجلس الشيوخ، الذي تشكل

في الأيام الأولى للمدينة، استمر طيلة المملكة والجمهورية والإمبراطورية، بل واستمر حتى بعد انحدار روما الغربية؛ ولا تزال بنيته ولوائحه تؤثر على الهيئات التشريعية في جميع أنحاء العالم[1].

أما فيما يتصل بالديمقراطية المباشرة، فقد كان لدى الجمهورية الرومانية القديمة نظام تشريعي للمواطنين، أو صياغة وإقرار المواطنين للقانون، وحق النقض للمواطنين للقوانين التي تضعها الهيئة التشريعية. ويشير العديد من المؤرخين إلى نهاية الجمهورية بإقرار قانون يسمى ليكس تيتيا، في 27 نوفمبر 43 قبل الميلاد، والذي ألغى العديد من أحكام الرقابة، وقد بدأ التشريع للمواطنين في العصر الحديث في المدن السويسرية في القرن الثالث عشر. وفي عام 1847، أضاف السويسريون "استفتاء على القوانين" إلى دستورهم الوطني. لقد اكتشفوا سريعاً أن مجرد امتلاك سلطة الاعتراض على قوانين البرلمان لم يكن كافياً. وفي عام 1891، أضافوا "مبادرة التعديل الدستوري". لقد قدمت السياسة السويسرية منذ عام 1891 للعالم قاعدة خبرة قيمة مع مبادرة التعديل الدستوري على المستوى الوطني. في السنوات المائة والعشرين الماضية، تم طرح أكثر من 240 مبادرة للاستفتاء. كان الشعب محافظًا، ولم يوافق إلا على حوالي 10٪ من هذه المبادرات؛ بالإضافة إلى ذلك، فقد اختاروا غالبًا نسخة من المبادرة أعيد صياغتها من قبل الحكومة[2].

(1) هشام، المصدر السابق، ص57.

(2) مؤمن اسامة، المصدر السابق، ص72.

الفرع الثاني: النظام الديمقراطي شبه المباشر

الديمقراطية شبه المباشرة هي نظام حكم يجمع بين عناصر الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية، وهي تسمح للمواطنين بالمشاركة المباشرة في صنع القرار السياسي من خلال آليات مثل الاستفتاءات والمبادرات والاستدعاءات، مع الحفاظ أيضًا على نظام تمثيلي حيث يحكم المسؤولون المنتخبون على أساس يومي، وعلى الرغم من أنها ليست مثالاً مثاليًا للديمقراطية شبه المباشرة، إلا أن أثينا القديمة تميزت بنظام حيث شارك المواطنون بشكل مباشر في التشريع والحكم من خلال الجمعيات مثل الكنيسة، وقد تم استكمال هذه المشاركة المباشرة من قبل المسؤولين المنتخبين الذين أداروا الشؤون اليومية.

أما أوروبا في العصور الوسطى فقد استخدمت بعض الكانتونات السويسرية خلال العصور الوسطى أشكالًا من الديمقراطية المباشرة، مثل الجمعيات الشعبية والاستفتاءات، لاتخاذ القرارات بشأن المسائل المحلية. وقد أرست هذه الممارسات الأساس للنظام السويسري الحديث للديمقراطية المباشرة[1].

أما في العصر الحديث ففي القرن التاسع عشر اكتسب مفهوم الديمقراطية المباشرة اهتمامًا متجددًا وخاصة في سياق الحركات التقدمية والدعوات إلى مشاركة أكبر للمواطنين أما في القرن العشرين، وجدت الديمقراطية شبه المباشرة تعبيرها في أشكال مختلفة، بما في ذلك[2]:

الاستفتاء الشعبي: الاستفتاء هو شكل حاسم من أشكال الديمقراطية شبه المباشرة، حيث يتضمن رأي الشعب حول قضية محددة، ويمكن أن يكون تشريعيًا أو سياسيًا، ويمكن أن يكون إلزاميًا أو اختياريًا حسب الدستور، إذ يمكن أن يكون تاريخ الاستفتاء سابقًا أو لاحقًا لموافقة البرلمان على القانون، فالقوة القانونية للاستفتاء ملزمة، حيث ترفض الديمقراطية تجاهل إرادة الشعب، وليس من الصحيح تقسيم الاستفتاء إلى

(1) وليد، المصدر السابق، ص20.

(2) المشهداني، المصدر السابق، ص26-27

استفتاءات ملزمة واستشارية بناءً على الدستور، حيث لا تقيد هذه الاستفتاءات أخذ النتيجة، فالقوة القانونية للاستفتاء ضرورية لضمان ديمقراطية عادلة وتمثيلية.

الاعتراض الشعبي: الاعتراض الشعبي هو حق قانوني لعدد محدد من الناخبين في الاعتراض على قانون يصدره مجلس النواب خلال مدة معينة، وهذا يشكل استفتاء سلبيا، حيث يحق لعدد معين من الناخبين طلب عرض القانون على الشعب، فإذا لم يعترض العدد المطلوب أصبح القانون نهائيا، وإذا وافقت عليه أغلبية الناخبين أصبح لاغيا، ويعتبر الامتناع عن التصويت قبولا له.

الاقتراح الشعبي: هو عملية تقوم فيها مجموعة مختارة من الناخبين باقتراح قوانين وتقديمها إلى البرلمان أو الجمهور، ثم تتم مناقشة مشروع القانون والموافقة عليه من قبل البرلمان أو رفضه، حيث يمكن أن يكون الاقتراح فكرة فنية أو وثيقة قانونية مصنفة بالكامل، وقد يتطلب الدستور تقديم الاقتراح مباشرة إلى الشعب أو يتطلب تقديمه إلى البرلمان ليكون إلزاميًا، إذ يتحول الشعب إلى سلطة تشريعية، إما من خلال صياغة القانون أو اقتراح مبدأه.

إقالة الناخبين لنائبهم: تسمح الدساتير للناخبين بعزل الممثلين المنتخبين قبل انتهاء فترة ولايتهم إذا تجاوزوا مهمتهم، ويمكن توجيه هذا نحو المجالس التشريعية أو القضاء، وغالبًا ما تتضمن الدساتير ضمانات، مثل توقيع خمسة أرباع الأصوات والدعم المالي لمن يقترحون العزل، وإذا أعيد انتخاب الممثل، يتم تغطية جميع نفقات الحملة. وهذا أمر شائع في بعض الولايات الأمريكية، مثل كاليفورنيا ولوس أنجلوس.

الحل الشعبي: الحل الشعبي يسمح للناخبين بالمطالبة بحل البرلمان وعرضه على الاستفتاء وهذا الأسلوب ينطبق على البرلمان بأكمله، بما في ذلك جميع الممثلين فإذا وافقت الأغلبية، يتم حل البرلمان، مما يؤدي إلى انتخابات جديدة. وإذا لم يتم ذلك، يعتبر ذلك تجديدًا للثقة.

عزل رئيس الجمهورية: يسمح دستور فايمار الألماني الصادر عام 1919 للناخبين بالمطالبة بإقالة رئيس الجمهورية قبل انتهاء ولايته. ومع ذلك، لا يوجد هذا المفهوم في أي دستور آخر، باستثناء دستور فايمار

الذي تم إلغاؤه عام 1919 تتضمن العملية تصويت أغلبية الثلثين من الرايخستاغ، مع امتناع الرئيس عن أداء واجباته، واستفتاء[1].

ومن أمثلة على الدول التي تطبق الديمقراطية شبه المباشرة **سويسرا** حيث تُعتبر سويسرا من أبرز الأمثلة على الديمقراطية شبه المباشرة، حيث يتم استخدام الاستفتاءات والمبادرات الشعبية بشكل متكرر، كذلك **الولايات المتحدة** ففي بعض الولايات، يتم استخدام الاستفتاءات والمبادرات الشعبية والاستدعاء، وكذلك **إيطاليا** حيث يتم استخدام الاستفتاءات الشعبية لإلغاء القوانين أو التصديق عليها.

الفرع الثالث: النظم الديمقراطي غير المباشر أو النيابي

النظام الديمقراطي غير المباشر، المعروف أيضًا باسم الديمقراطية التمثيلية، هو نظام حكم يتم فيه اختيار ممثلين من قبل الشعب لاتخاذ القرارات السياسية نيابة عنهم على عكس الديمقراطية المباشرة، حيث يصوت الشعب مباشرة على القرارات والسياسات، في الديمقراطية غير المباشرة يختار المواطنون ممثلين ليكونوا صوتهم في المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

ويعود أصل النظام النيابي غير المباشر إلى العصور الوسطى في أوروبا، حيث كانت المجالس النيابية تتكون من ممثلين عن الطبقات الاجتماعية المختلفة (مثل النبلاء ورجال الدين والعامة)، ففي إنجلترا، على سبيل المثال، كان نظام الانتخاب غير المباشر موجودًا في البرلمان، حيث كانت بعض المقاعد تُشغل من قبل ممثلين يتم اختيارهم من قبل مجموعات محددة أو هيئات انتخابية، ومع تطور الديمقراطية الحديثة، ظهرت أشكال مختلفة من الأنظمة النيابية، بما في ذلك النظام النيابي غير المباشر، ففي بعض الدول، تم اعتماد هذا النظام كوسيلة لضمان تمثيل أوسع أو لحماية مصالح معينة، خاصة في الدول الكبيرة أو ذات التركيبة السكانية المعقدة.

(1) المشهداني، المصدر السابق، ص27–29.

ويعتبر التوفيق بين النظام النيابي والمبدأ الديمقراطي من القضايا الأساسية في الفكر السياسي الحديث، حيث يسعى النظام النيابي إلى تحقيق التمثيل السياسي للشعب من خلال ممثلين منتخبين، بينما يرتكز المبدأ الديمقراطي على مشاركة الشعب المباشرة أو غير المباشرة في صنع القرار[1].

نظرية النيابة: هذه النظرية مستمدة من القانون الخاص من فكرة الوكالة أو النيابة التي تفضي بان الناخب يقوم بالتصرفات القانونية بمقتضى الوكالة وبموجب هذه النظرية يعد البرلمان نائبا عن الشعب أو الأمة يعمل لحسابها ويعبر عن إرادتها.

نظرية العضو: تقوم هذه النظرية على تشبيه الأمة بالإنسان والهيئات الحاكمة ومنها البرلمان بأعضاء الإنسان المعبرة عن إرادته، وعليه فان الأمة شخص معنوي له إرادة يعبر عنها بواسطة عضو لا يمكن فصله عنه، فنظرية العضو تستند إلى وجود شخص واحد فقط يمثل الأمة كجماعة منظمة له إرادة واحدة، ولكن بغض النظر عن النظريتين السابقتين فان حقيقة التمثيل تعود إلى الضرورات العملية الناجمة عن عدم إمكان ممارسة الشعب للسيادة مباشرة بنفسه[2].

ومن خصائص النظام النيابي[3]:

- أن تكون الهيئة النيابية منتخبة.
- أن تتمتع الهيئة النيابية بسلطات فعلية.
- أن تكون مدة الهيئة النيابية مؤقتة.
- تمثيل عضو الهيئة النيابية للشعب بأجمعه.

(1) المشهداني، المصدر السابق، ص36.

(2) المشهداني، المصدر السابق، ص39.

(3) المرجع نفسه، ص41-44.

المبحث الثاني

أنظمة الحكم الحالية

تتنوع أنظمة الحكم حول العالم، ويمكن تصنيفها إلى عدة أنواع رئيسية، مع وجود العديد من الأنظمة الهجينة التي تجمع بين خصائص أكثر من نوع واحد وسنناقش في هذا المبحث انواع الحكم الحالية.

المطلب الأول

نظام الحكم الملكي

هو نظام حكم تقليدي يعتمد على وجود ملك أو ملكة كرأس للدولة ففي هذا النظام، يتم توريث السلطة من جيل إلى آخر ضمن نفس العائلة الحاكمة، وعادة ما يكون الملك هو رمز للوحدة الوطنية والتاريخ المشترك للشعب، وسنناقش في هذا المطلب أنواع هذا النظام.

الفرع الأول: الملكية المطلقة

الملكية المطلقة هي شكل من أشكال الحكم حيث يمتلك شخص واحد – عادة ملك أو ملكة – سلطة مطلقة واستبدادية، ففي الملكيات المطلقة، يكون خلافة السلطة وراثية عادةً، حيث ينتقل العرش بين أفراد الأسرة الحاكمة، وقد نشأت الملكية المطلقة خلال العصور الوسطى، وسادت في معظم أنحاء أوروبا الغربية بحلول القرن السادس عشر، إلى جانب فرنسا، كما تجسد في الملك لويس الرابع عشر، حكم الملوك المطلقون دولًا أوروبية أخرى، بما في ذلك إنجلترا وإسبانيا وبروسيا والنمسا. انخفض انتشار الملكيات المطلقة بشكل حاد بعد الثورة الفرنسية، والتي أدت إلى ظهور مبدأ السيادة الشعبية، أو حكومة الشعب[1].

(1) القحطاني، صالح، 2019، الأسس الفكرية للملكية المطلقة، ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز – الآداب والعلوم الإنسانية، 27(6)، 229 – 242، ص235.

وفي الملكية المطلقة، كما في الدكتاتورية، لا يجوز التشكيك في السلطة الحاكمة وأفعال الملك المطلق أو تقييدها بأي قانون مكتوب أو هيئة تشريعية أو محكمة أو عقوبة اقتصادية أو دين أو عرف أو عملية انتخابية، ولعل أفضل وصف للسلطة الحكومية التي يمارسها الملك المطلق يُنسب غالبًا إلى الملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا، "ملك الشمس"، الذي قيل إنه أعلن: "أنا الدولة، وفي الإدلاء بهذا التصريح الجريء، استلهم لويس الرابع عشر من النظرية القديمة للحكم المطلق الملكي ـ المعروفة باسم "الحق الإلهي للملوك" ـ التي تؤكد أن سلطة الملوك مُنِحَت لهم من قِبَل الله، وعلى هذا النحو، لم يكن الملك مسؤولاً أمام رعيته أو الأرستقراطيين أو الكنيسة، وتاريخياً، زعم الملوك المطلقون المستبدون أنهم في تنفيذ الأعمال الوحشية كانوا ببساطة ينفذون العقوبة التي فرضها الله على "خطايا" الشعب. وكانت أي محاولة، حقيقية أو متخيلة، لخلع الملوك أو الحد من سلطتهم تعتبر إهانة لإرادة الله[1].

ومن الأمثلة الكلاسيكية على السلطة غير المتنازع عليها للملوك المطلقين حكم الملك الإنجليزي هنري الثامن، الذي قطع رؤوس العديد من أبناء عمومته واثنتين من زوجاته الست، وفي عام 1520، طلب هنري من البابا إلغاء زواجه من زوجته الأولى، كاثرين من أراغون، لفشلها في إنجاب ابن له. عندما رفض البابا، استخدم هنري حقه الإلهي لفصل البلاد عن الكنيسة الكاثوليكية وإنشاء كنيسة إنجلترا الأنجليكانية. في عام 1533، تزوج هنري من آن بولين، التي سرعان ما اشتبه في خيانتها له.، ولا يزال بدون وريث ذكر، أمر هنري بمحاكمة آن بتهمة الزنا وزنا المحارم والخيانة العظمى. على الرغم من عدم تقديم أي دليل على جرائمها المزعومة، فقد تم قطع رأس آن بولين ودفنها في قبر غير مميز في 19 مايو

(1) الجبوري، فوزي، 2017، المعايير الدولية المعتمدة للانتخابات، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، 6(22)، 1 – 35، ص8.

1536. وبالمثل بناءً على اتهامات لا أساس لها بالزنا والخيانة، أمر هنري بقطع رأس زوجته الخامسة كاثرين هوارد في 13 فبراير 1542[1].

كما أن في الملكية المطلقة، يُحرم عامة الناس من الحقوق الطبيعية ولا يتمتعون إلا ببضعة امتيازات محدودة يمنحها الملك. تُعامل ممارسة أو الامتناع عن أي دين لا يقره الملك كجريمة خطيرة. ليس للشعب أي صوت على الإطلاق في الحكومة أو توجيه البلاد. تصدر جميع القوانين من قبل الملوك وعادة ما تخدم مصالحهم فقط. وتعتبر أي شكاوى أو احتجاجات ضد الملك بمثابة خيانة ويعاقب عليها بالتعذيب والموت[2].

إن الملكيات المطلقة الحالية في العالم، والتي حلت محلها اليوم إلى حد كبير الملكيات الدستورية، هي بروناي وإسواتيني وعمان والمملكة العربية السعودية ومدينة الفاتيكان والأقاليم السبعة في الإمارات العربية المتحدة.

الفرع الثاني: الملكية البرلمانية

الملكية البرلمانية هي شكل من أشكال الحكم حيث يوجد ملك كرئيس للدولة وبرلمان منتخب يمتلك السلطة التشريعية، ففي الملكية البرلمانية، يكون دور الملك رمزيًا إلى حد كبير، فقد يفتتح البرلمان ويوقع على مشاريع القوانين ويمثل البلاد في المناسبات الرسمية ومع ذلك، ليس لديه سلطة سن القوانين أو حكم البلاد، كما أن السلطة الحقيقية في الملكية البرلمانية تقع في يد البرلمان، حيث يتألف البرلمان من ممثلين منتخبين مسؤولين عن سن القوانين وحكم البلاد، وأن رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة وهو المسؤول عن قيادة البرلمان، كما توجد الملكيات البرلمانية في العديد من البلدان حول العالم، بما في ذلك المملكة المتحدة

(1) القحطاني، المصدر السابق، ص237.

(2) الجبوري، المصدر السابق، ص14.

وكندا وأستراليا واليابان، حيث تتمتع هذه البلدان بتاريخ طويل من الملكية، لكنها تطورت إلى ديمقراطيات حديثة حيث تكون سلطة الملك محدودة[1].

وأخيرا في الملكية البرلمانية، لا يزال الملك رمزًا مهمًا لتاريخ البلاد وتقاليدها. كما يلعب دورًا في توحيد البلاد وتعزيز الفخر الوطني. ومع ذلك، فإن السلطة الحقيقية تقع في يد البرلمان المنتخب ورئيس الوزراء.

الفرع الثالث: الملكية الدستورية

الملكية الدستورية هي نظام حكم يحكمه ملك أو ملكة تكون سلطته محدودة بدستور البلاد إذ يتم تقاسم السلطة السياسية بين الملك (الملك أو الملكة) والحكومة الدستورية، مثل البرلمان، وهذا النوع من الملكية يختلف عن الملكية المطلقة ففي الملكية المطلقة، لا توجد حكومة دستورية، ويمتلك الملك والملكة كل السلطة لحكم شعبهما، أما في الملكية الدستورية، يمتلك المجلس التشريعي أكبر قدر من السلطة السياسية، وتعد المملكة المتحدة وتايلاند واليابان هي بعض الأمثلة على الملكيات الدستورية[2].

أما تاريخيًا، كان الملوك والملكات قادرين على الحكم بسلطة مطلقة، فلقد حكموا شعوبهم دون سؤال وفي النهاية بدأ الشعب في الثورة. في عام 1215، وفي مواجهة تمرد محتمل من شعبه، وقع الملك جون ملك إنجلترا على الميثاق الأعظم، إذ يعتبر الميثاق الأعظم أول دستور مكتوب في تاريخ أوروبا، وقد احتوى على 63 بندًا تركزت في الغالب على حقوق الأثرياء والنخبة، ففي القرن السابع عشر، أعيد تعريف البندين 39 و40، مما أعطى غالبية المواطنين الإنجليز المزيد من الحقوق[3].

---

(1) أبو خيط، ينال، 2023، أثر التعديلات الدستورية لعام 2022 على السلطات العامة في الأردن، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث – سلسلة البحوث القانونية، 5(1)، 218 – 237، ص222.

(2) المساعيد، فرحان، 2015، إتجاهات طلبة كلية القانون في جامعة آل البيت تطبيق مفهوم الملكية الدستورية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ع8، 156 – 186، ص170.

(3) الجنيدي، سيف، 2021، أثر أوامر الدفاع على الصلاحية التشريعية: دراسة تحليلية نقدية في ضوء الدستور الأردني، المجلة الدولية للدراسات القانونية والفقهية المقارنة، 2(1)، 26 – 38، ص30.

كما لقد تغيرت الدساتير التي تساعد الملك على الحكم على مر السنين، حيث تم إضافة وتعديل البنود لتناسب احتياجات الشعب في ذلك الوقت، وفيما يلي بعض الخصائص التي تشكل الملكية الدستورية الحديثة[1]:

1. يعتبر رئيس الدولة هو الملك ولكنه يحكم بموجب دستور بلاده.
2. لا يمكن الحصول على لقب الملك إلا من خلال الوراثة وهو مدى الحياة.
3. لدى معظم الملكيات الدستورية الحديثة رئيس دولة، وهو الملك، ورئيس حكومة، وهو رئيس الوزراء.

كما كانت الملكيات الدستورية الأصلية تتمتع بنفس الخصائص المذكورة أعلاه ولكن دون إضافة النظام البرلماني، وقد جاء هذا النظام في وقت لاحق في تاريخ الملكية.

المطلب الثاني

نظام الحكم الجمهوري

النظام الجمهوري للحكم هو نوع من الأنظمة السياسية حيث تأتي سلطة الحكومة من الشعب، ويتم ذلك من خلال الممثلين المنتخبين الذين يسنون القوانين ويحكمون نيابة عن المواطنين، وتشمل الخصائص الرئيسية للنظام الجمهوري ما يلي[2]:

(1) البوعينين، غانم، 2017، التحول الديمقراطي في مملكة البحرين 1999–2014، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، ص44.
(2) رافع شبر، 2020، ملامح نظام الحكم السياسي. الجزء الأول، نظام الحكم الجمهوري على ضوء المبادئ الدستورية العامة، دار الفكر العربي، ط1، ص31.

- سيادة الشعب: السلطة والسلطة النهائية بيد الشعب.
- الديمقراطية التمثيلية: ينتخب المواطنون ممثلين للحكم نيابة عنهم.
- الحكومة المحدودة: سلطة الحكومة مقيدة بدستور أو أطر قانونية أخرى.
- فصل السلطات: يتم تقسيم السلطة بين فروع الحكومة المختلفة (على سبيل المثال، التشريعية والتنفيذية والقضائية) لمنع أي فرع من أن يصبح قويًا جدًا.
- الضوابط والتوازنات: يتمتع كل فرع من فروع الحكومة بالقدرة على الإشراف على سلطة الفروع الأخرى والحد منها.
- الحقوق الفردية: يحمي النظام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى الأنواع الفرعية لهذا الحكم.

الفرع الأول: النظام الرئاسي

تعتمد بعض الديمقراطيات التمثيلية والدستورية على نظام رئاسي للحكم، والذي يقوم على فصل السلطات وتقاسمها بين ثلاثة فروع مستقلة ومنسقة للحكومة: التشريعية والتنفيذية والقضائية، فالولايات المتحدة هي المنشئ والمثال الأساسي للنظام الرئاسي، وهو النموذج الذي يتم اتباعه في عدد قليل من الديمقراطيات الأخرى، مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والفلبين، فالنظام الرئاسي، على عكس الشكل البرلماني للديمقراطية، لديه رئيس تنفيذي قوي ومستقل يتمتع بسلطات واسعة تتعلق بالشؤون الداخلية والسياسة الخارجية. يعتمد استقلال الرئيس عن الهيئة التشريعية على انتخابه من قبل الشعب الذي يكون مسؤولاً أمامه مباشرة وليس أمام الهيئة التشريعية، كما هو الحال في النظام البرلماني. علاوة على ذلك، يمنح الدستور سلطات قوية للرئيس التنفيذي في النظام الرئاسي[1].

(1) الحربى، سعود، 2016، المسؤولية السياسية في النظام الرئاسي الأمريكي، مجلة الشريعة والقانون، 30(66)، 377 – 414، ص381.

ومن سمات النظام الرئاسي للحكومة[1]:

1. رئيس الدولة الحقيقي: في هذا النظام يكون رئيس الدولة هو الرئيس التنفيذي الحقيقي.
2. فصل السلطات: يعتمد النظام الرئاسي للحكومة على مبدأ فصل السلطات بين الأجهزة الثلاثة للحكومة. فالسلطة التنفيذية ليست مسؤولة أمام السلطة التشريعية، ولا يمكن للسلطة التنفيذية حل السلطة التشريعية. والسلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.
3. مبدأ الضوابط والتوازنات: جميع الأجهزة الثلاثة للحكومة منفصلة عن بعضها البعض ولكنها جميعًا تراقب بعضها البعض وتقيّد بعضها البعض من أي نوع من أنواع التعدي على سلطتها ووظائفها.
4. منصب أعلى للرئيس: يشغل الرئيس منصبًا أعلى لأن كل سلطة الحكومة تتركز معه.
5. التجانس السياسي ليس ضروريًا: ليس من الضروري أن تنتمي جميع الحكومات إلى نفس الحزب السياسي.

ومن مزايا النظام الرئاسي للحكومة[2]:

1. استقرار الحكومة: يتم انتخاب الرئيس لمدة محددة من أربع سنوات. وتؤدي مدة ولايته المحددة إلى الاستقرار والكفاءة في الإدارة.
2. فصل السلطات: وهذا يحد من استبداد أي فرع من فروع الحكومة ويضمن حقوق وحريات المواطنين.
3. مناسب في حالات الطوارئ: بما أن الرئيس هو رئيس الدولة والحكومة، فإنه يستطيع اتخاذ القرارات المهمة بسرعة وفعالية.

---

(1) أبو بكر، محمود، 2020، المحاكمة البرلمانية للرئيس في النظام الديمقراطي الرئاسي: دراسة تحليلية مقارنة مع النظم الديمقراطية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، ص53.

(2) رافع شبر، المصدر السابق، ص46.

4. الحكم بواسطة رجال أكفاء: يقوم الرئيس عادة بتعيين خبراء لرئاسة الحقائب الوزارية دون أي اعتبار للانتماء الحزبي

أما عيوب النظام الرئاسي للحكومة[1]:

1. قد يصبح النظام التنفيذي مستبدًا: يتمتع الرئيس بسلطات واسعة ومدة ولايته محددة. لذا فهناك احتمال كبير أن يتصرف مثل المستبد.
2. الجمود بين الأجهزة: هناك احتمال كبير لحدوث جمود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
3. الضوابط والتوازنات تتعارض مع التخطيط الاقتصادي.
4. يتم انتقاد صرامة الدستور أيضًا لأن المرونة مطلوبة للتعامل مع الظروف المتغيرة.
5. احتمالية أقل لسن قوانين جيدة حيث يوجد انسجام أقل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من نقاط الضعف المذكورة أعلاه، فقد أثبت النظام الرئاسي للحكم نجاحه في الولايات المتحدة الأمريكية.

النظام الرئاسي هو نظام حكم تُفصل فيه السلطات بشكل واضح بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويكون فيه رئيس الدولة هو أيضًا رئيس الحكومة، ويتم انتخابه بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الشعب. يتميز هذا النظام بكون الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة ولا يمكن إقالته بسهولة من قبل البرلمان إلا في حالات محدودة مثل الإجراءات الخاصة بعزل الرئيس (Impeachment).

ومن أبرز الأمثلة على الأنظمة الرئاسية الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأبرز للنظام الرئاسي، حيث يتم انتخاب الرئيس بشكل غير مباشر من خلال المجمع الانتخابي لمدة أربع سنوات، ويمكن إعادة انتخابه لولاية ثانية فقط، فالرئيس هو رئيس الدولة والحكومة،

(1) الحربي، المصدر السابق، ص388.

ويتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة، بما في ذلك تعيين الوزراء والقضاة الفيدراليين (بموافقة مجلس الشيوخ)، والكونغرس (السلطة التشريعية) يتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وهو مستقل عن السلطة التنفيذية، ومن الأمثلة المشابهة (البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، الفلبين، كولومبيا، نيجيريا، إندونيسيا، كوريا الجنوبية) فهذه الأمثلة توضح تنوع الأنظمة الرئاسية في العالم، مع اختلافات في التفاصيل مثل مدة الولاية الرئاسية وطريقة الانتخاب وعلاقة الرئيس بالبرلمان.

الفرع الثاني: النظام البرلماني

يعتمد النظام البرلماني للحكومة، المعروف أيضًا باسم حكومة مجلس الوزراء، على العلاقة الوثيقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية حيث تكون السلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية وتبقى في منصبها طالما أنها تتمتع بثقة السلطة التشريعية، اما في ظل نظام الحكم البرلماني، هناك نوعان من السلطات التنفيذية – الاسمية والحقيقية، إذ تكون السلطة التنفيذية الحقيقية مسؤولة أمام السلطة التشريعية وعندما يمرر لاحقًا تصويتًا على الثقة ضدها، يجب عليها تقديم استقالتها أو السعي إلى حل السلطة التشريعية[1].

ففي النظام البرلماني لا يتم انتخاب الرئيس التنفيذي للدولة (رئيس الوزراء) مباشرة من قبل الشعب، ولكنه عادة ما يكون زعيم حزب الأغلبية في البرلمان، وهو يختار حكومته الخاصة، والتي يجب أن تكون عادة من خارج البرلمان فقط، والحكومة بأكملها مسؤولة أمام البرلمان وبمجرد أن تفقد ثقة البرلمان، يتعين عليها الاستقالة من منصبها وعلى النقيض من ذلك، في النظام الرئاسي، يتم انتخاب الرئيس التنفيذي أي

(1) علي، طاهر، 2021، النظام البرلماني: دراسة تحليلية في القواعد والمميزات والعيوب، مجلة بحوث جامعة تعز – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتطبيقية، ع26، 6 – 22، ص12.

الرئيس مباشرة من قبل الشعب لفترة محددة ويختار وزراءه (يطلق عليهم "الوزراء" في الولايات المتحدة). ولا يكون الرئيس ولا الوزراء مسؤولين أمام البرلمان أي الكونجرس[1].

أما في النظام البرلماني تتركز السلطات في البرلمان، ويتولى المجلس التشريعي مسؤولية الحكومة، وتنقسم السلطة التنفيذية إلى قسمين – رئيس الدولة أي الملك أو الرئيس، ورئيس الحكومة أي رئيس الوزراء. الأول هو الرئيس الاسمي والثاني هو الرئيس التنفيذي الحقيقي. تم تنظيم العلاقة بين الاثنين في الهند بموجب قانون الدستور بينما في إنجلترا تُرك الأمر لتشغيل الاتفاقيات المرنة، كما يعين رئيس الدولة رئيس الحكومة في حالة البرلمانية الأغلبية، لا يكون لدى الرئيس أو التاج أي خيار ولكن في البرلمانية الأقلية، قد يتمتع الرئيس أو التاج بامتياز في هذا الأمر، ولرئيس الحكومة الحق الكامل في تعيين وزارته. يتم تعيين الوزراء رسميًا من قبل التاج ولكن رئيس الوزراء وحده مسؤول عن تكوين الوزارة. المسؤولية الوزارية جماعية. إنها تشير إلى كل من سبب ونتيجة تضامن مجلس الوزراء. يمكن للحكومة أن تظل في منصبها طالما أنها تتمتع بثقة مجلس الشعب[2].

ومن أمثلة هذا النظام المملكة المتحدة حيث يكون نظام برلماني ملكي دستوري، فالملكة هي رئيسة الدولة رمزياً، بينما رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة الفعلي، ويتم اختيار رئيس الوزراء من الحزب الذي يحصل على أغلبية مقاعد مجلس العموم (البرلمان) ومن الأمثلة المشابهة (كندا، الهند، أستراليا، ألمانيا، اليابان، إيطاليا، السويد، نيوزيلندا، إسبانيا) فهذه الأمثلة توضح تنوع الأنظمة البرلمانية في العالم، حيث تختلف في التفاصيل ولكنها تشترك في المبدأ الأساسي المتمثل في مسؤولية الحكومة أمام البرلمان.

الفرع الثالث: النظام شبه الرئاسي.

---

(1) الخفاجي، أركان، 2022، اختلال النظام البرلماني: الدستور العراقي أنموذجا، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 14(4)، 481 – 509، ص499.

(2) المطيري، بندر، 2023، النظام البرلماني في الكويت وبريطانيا: دراسة مقارنة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 43(4)، 147 – 174، ص150.

لقد أصبح النظام شبه الرئاسي شكلاً من أشكال الحكم على نطاق واسع في العقود الأخيرة وإذا استخدمنا تعريف روبرت إلجي الذي يُستشهد به كثيرًا، فإن النظام شبه الرئاسي هو عندما يتضمن الدستور رئيسًا منتخبًا شعبيًا ورئيس وزراء ومجلس وزراء مسؤولين أمام البرلمان وبهذا التعريف الشامل، يوجد حاليًا أكثر من خمسين دولة في العالم لديها دستور شبه رئاسي ففي أوروبا الشرقية وفي جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، برز النظام شبه الرئاسي باعتباره أكثر أنواع الأنظمة شيوعًا حيث يوجد حاليًا حوالي عشرين دولة لديها دساتير شبه رئاسية. وعلى الرغم من أن شبه الرئاسي كمصطلح موجود منذ سبعينيات القرن العشرين، إلا أن النقاش حول تعريفه والدول التي يمكن تصنيفها على أنها شبه رئاسية لا يزال مستمراً[1].

وبالتالي، تباينت قوائم الدول شبه الرئاسية بشكل كبير بين الدراسات. إن الفكرة الأساسية للنظام شبه الرئاسي هي أن الأدوار التي تضطلع بها السلطة التنفيذية المزدوجة، الرئيس ورئيس الوزراء، لابد وأن تكون متكاملة: فالرئيس يحافظ على الشرعية الشعبية ويمثل استمرارية الدولة والأمة، في حين يمارس رئيس الوزراء قيادة السياسة ويتحمل المسؤولية عن الوظائف اليومية للحكومة. ومع ذلك، فإن اختيار رئيسين تنفيذيين منفصلين يعني أيضاً خطر الصراع على السلطات والسيطرة التنفيذية. ويتفاقم هذا الخطر في سياق انتقالي حيث يكون توزيع السلطة غامضاً ومتغيراً[2]..

وفي كثير من الحالات، مهد هذا الطريق للاتجاهات الاستبدادية حيث تجاوز الرؤساء حدودهم الدستورية. ومن ثم، فإن البحوث المقارنة حول النظام شبه الرئاسي دارت إلى حد كبير حول التحول الديمقراطي، والسلطات الرئاسية، والعلاقات المؤسسية بين الرئيس ورئيس الوزراء والبرلمان. وتقدم هذه

(1) الوافي، السعيد، 2018، النظام شبه الرئاسي: تصميم دستوري جديد، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ع10، 118 – 130، ص122.

(2) عبدالغفور، محمد، 2016، تصميم وبناء نظام سياسي فاعل ومستقر في ظل اعتماد ترتيبات شبه رئاسية: دراسة تحليلية للنظام السياسي، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، ص66

النظرة العامة التوجيهية الأدبيات الرئيسية حول هذه الموضوعات الأساسية للنظام شبه الرئاسي بما في ذلك التعريفات والتصنيفات، والمناطق والبلدان، والتحول الديمقراطي والبقاء الديمقراطي، والسلطات الرئاسية، والعلاقات بين المؤسسات، والأحزاب، والانتخابات، والتحول الرئاسي. وتتناول الدراسات تحت كل عنوان العديد من القضايا ذات الصلة بالمنهجية والبيانات[1].

ومن امثلة هذا النظام فرنسا حيث يتم انتخابه مباشرة من قبل الشعب ويمتلك صلاحيات تنفيذية كبيرة، خاصة في الشؤون الخارجية والدفاع، أما رئيس الوزراءفيعينه الرئيس ولكن يجب أن يحظى بثقة البرلمان. يتولى رئيس الوزراء إدارة الشؤون الداخلية والسياسة اليومية ومن الأنظمة المشابهة (روسيا، البرتغال، أوكرانيا، تركيا، بولندا، رومانيا، فنلندا، ليتوانيا، سريلانكا) هذه الأنظمة تختلف في تفاصيلها من دولة إلى أخرى، ولكنها تشترك في وجود رئيس دولة قوي ورئيس حكومة مسؤول أمام البرلمان.

(1) الوافي، المصدر السابق، ص125.

الفرع الرابع: النظام المجلسي

نظام العمدة والمجلس، حكومة بلدية يرأس فيها مجلس منتخب محليًا عمدة، إما منتخب شعبيًا أو منتخب من قبل المجلس من بين أعضائه. في الاستخدام الصارم، يتم تطبيق المصطلح فقط على نوعين من هياكل الحكومة المحلية في الولايات المتحدة، ففي شكل العمدة والمجلس الضعيف، يكون العمدة مجرد رئيس مجلس وله وظائف احتفالية وبرلمانية إلى حد كبير، أما في شكل العمدة والمجلس القوي، يعمل العمدة كرئيس تنفيذي حقيقي للمدينة أو البلدة، مع امتياز الاعتراض على تصرفات المجلس[1].

حيث تعكس حكومات عمدة المدينة القوية تنظيم معظم حكومات الولايات. العمدة هو الرئيس التنفيذي للمدينة، في حين أن المجلس هو الهيئة التشريعية الأساسية للمدينة. الخصائص العامة لحكومات عمدة المدينة القوية هي كما يلي[2]:

- يجوز للعمدة تعيين وإزالة رؤساء الأقسام.
- يضع العمدة ويقترح الميزانية لمجلس المدينة.
- يمتلك العمدة حق النقض أو حق النقض على بند من البنود.
- يمثل العمدة المدينة رسميًا على المستويات الولائية والوطنية والدولية.
- يمارس العمدة الرقابة على العمليات اليومية للمدينة.
- ينفذ العمدة قوانين المدينة وأنظمتها.
- العمدة ليس عضوًا في مجلس المدينة.

(1) طاهر علي، 2024، النظام المجلسي ومدى صلاحياته لبلدان العالم النامي، مجلة جامعة الملكة أروى، 27(27)، 1-21، ص14.

(2) نفس المصدر، ص16.

أما في حكومة ضعيفة تتألف من عمدة ومجلس، تكون السلطة التنفيذية للعمدة أقل اتساعًا ويتم تقاسم المزيد من السلطة مع المجلس. الخصائص العامة لحكومات عمدة ومجلس هي كما يلي[1]:

- يعين مجلس المدينة ويوافق على رؤساء الأقسام.
- يضع مجلس المدينة (عادةً بالتشاور مع العمدة أو مسؤول إداري معين) مسودة الميزانية.
- يمتلك العمدة سلطة النقض محدودة أو معدومة.
- يمثل العمدة المدينة رسميًا على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية.
- يتقاسم العمدة الإشراف على العمليات اليومية للمدينة مع مجلس المدينة أو مسؤول إداري معين أو كليهما.
- يعمل العمدة مع مجلس المدينة أو مسؤول إداري معين أو كليهما لفرض القوانين والأنظمة.
- قد يكون العمدة عضوًا في مجلس المدينة أو رئيسًا لمجلس المدينة.

وتعد تُعتبر سويسرا واحدة من أبرز الأمثلة على النظام المجلسي حيث أن لديها نظام حكم فدرالي يعتمد على جمعية فدرالية (برلمان) تتكون من مجلسين: مجلس الوطنيين (يمثل الشعب) ومجلس الولايات (يمثل الكانتونات). الحكومة الفدرالية (المجلس الفدرالي) تتكون من سبعة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الجمعية الفدرالية، ومن الأمثلة الأخرى (إيران، كوبا، ليبيا (في فترة ما بعد القذافي)، روسيا (في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي)، الصين)

(1) النظام المجلسي، منشور على الموقع:

https://cte.univ-setif2.dz/moodle/pluginfile.php/1615/mod_resource/content/1/co/module__institution_politique_10.html

الخاتمة

في نهاية البحث توصل الباحثين إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي كالآتي:

اولا: النتائج:

1. الملكية المطلقة، التي نشأت في أوروبا خلال أواخر العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث، هي نظام حكومي يتمتع فيه حاكم واحد بالسلطة الكاملة على الدولة وشعبها.
2. الديكتاتورية، التي نشأت في روما القديمة، هي نظام حكومي حيث يمتلك زعيم واحد السلطة المطلقة، ويفتقر إلى الانتخابات الحرة والحريات المدنية، ويقمع المعارضة.
3. الأوليجارشية، وهي نظام حكم تتركز فيه السلطة في يد فئة صغيرة، قد تؤدي إلى الطبقية الاجتماعية، وعدم المساواة، والفساد السياسي، وتقييد الحريات، وأن فهم ديناميكياتها أمر بالغ الأهمية لمواجهة التحديات.
4. الديمقراطية نظام حكم يتطلب مشاركة شعبية في العملية السياسية، كما تجسد في خطاب جيتيسبيرغ لأبراهام لنكولن، وهي تنطوي على أطر قانونية معقدة ومسائل سياسية وعملية.
5. تُشجّع الديمقراطية المباشرة، التي نشأت في الحضارات القديمة، مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار من خلال الاستفتاءات والمبادرات المدنية. تستخدم سويسرا هذه الأدوات، حيث طُرحت أكثر من 240 مبادرة للاستفتاءوقد يكون ذلك صعبًا من الناحية اللوجستية، وقد يؤدي إلى قرارات شعبوية.
6. الديمقراطية شبه المباشرة، وهي نظام يجمع بين الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، تسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع القرار السياسي من خلال الاستفتاءات والمبادرات والاستدعاءات، مع تطبيقها في دول حديثة مثل سويسرا والولايات المتحدة.

7. الديمقراطية غير المباشرة، التي نشأت في أوروبا في العصور الوسطى، تتضمن انتخاب المواطنين لممثلين لاتخاذ القرارات السياسية، في حين تعتمد الديمقراطية الحديثة على المشاركة الشعبية والسلطات المؤقتة والفعالة.

8. الملكية المطلقة، التي نشأت في العصور الوسطى، هي حكومة وراثية لا تخضع للمساءلة أمام الرعايا أو الكنيسة، والتي حلت محلها الآن الملكيات الدستورية.

9. الملكية البرلمانية هي نظام حكم يرأسه ملك، ويتولى برلمان منتخب السلطة التشريعية فدور الملك رمزي، لكن السلطة الحقيقية بيد البرلمان ورئيس الوزراء.

10. الملكية الدستورية هي نظام حكم يحكمه ملك أو ملكة، حيث تتقاسم السلطة السياسية بين الملك وحكومة دستورية كالبرلمان، ومن الأمثلة على ذلك المملكة المتحدة وتايلاند واليابان، أما الملكيات الدستورية الحديثة، فتتألف من ملك كرئيس للدولة، ولقب مدى الحياة، ورئيس وزراء.

11. النظام الجمهوري للحكم، الذي يتميز بالسيادة الشعبية، والديمقراطية التمثيلية، والحكومة المحدودة، وفصل السلطات، والضوابط والتوازنات، وحماية الحقوق الفردية، هو نظام سياسي.

12. إن النظام الرئاسي للحكم، الذي تمثله الولايات المتحدة، يوفر الاستقرار وفصل السلطات والحكومة الكفؤة، ولكنه أيضا يخاطر بالاستبداد والجمود.

13. النظام البرلماني للحكومة، والمعروف أيضًا باسم حكومة مجلس الوزراء، يحكمه القانون الدستوري في الهند والاتفاقيات المرنة في إنجلترا.

14. يتضمن النظام شبه الرئاسي، وهو نظام حكومي منتخب شعبياً في أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفييتية السابقة، وجود رئيس ورئيس وزراء ومجلس وزراء، مما قد يؤدي إلى صراعات على السلطة واتجاهات استبدادية.

15. نظام المجلس البلدي هو حكومة بلدية يقودها رئيس بلدية، مع نوعين في الولايات المتحدة: ضعيف وقوي، على غرار النظام الفيدرالي والبرلماني السويسري.

ثانيا: التوصيات:

- بالنسبة الملكية المطلقة نادرًا ما يُنصح بها في الأنظمة الحديثة نظرًا لغياب المساءلة وخطر الاستبداد.
- الديكتاتورية لا يُنصح بها عمومًا نظرًا لانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاستقرار.
- حكم الأقلية ليس مثاليًا، حيث تتركز السلطة في أيدي عدد قليل من النخب، مما يؤدي إلى عدم المساواة والفساد.
- الديمقراطية المباشرة، تعد الأفضل للمجتمعات الصغيرة أو قرارات السياسات المحددة.
- الديمقراطية شبه المباشرة: توازن الديمقراطية التمثيلية مع المشاركة العامة.
- الديمقراطية غير المباشرة: الأكثر شيوعًا وقابلية للتوسع في الدول الحديثة.
- الملكية البرلمانية: فعالة للاستقرار والاستمرارية مع الحفاظ على الديمقراطية.
- الملكية الدستورية: مشابهة للملكية البرلمانية؛ جيدة لتحقيق التوازن بين التقاليد والديمقراطية.
- النظام الجمهوري (غير الملكي) يُفضّل لمنع تركيز السلطة.
- النظام الرئاسي: يوفر قيادة قوية، ولكنه يُخاطر بالجمود في حال تعارض السلطتين.
- النظام البرلماني: أكثر مرونة، وأسهل في إقرار التشريعات، ولكنه قد يؤدي إلى ائتلافات غير مستقرة.
- النظام شبه الرئاسي: يوازن بين صلاحيات الرئاسة والبرلمان، ولكنه قد يُسبب تضاربًا في السلطة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب.

1. رافع شبر، 2020، ملامح نظام الحكم السياسي. الجزء الأول، نظام الحكم الجمهوري على ضوء المبادئ الدستورية العامة، دار الفكر العربي، ط1.
2. عمران محمود، 1999، النظم السياسية عبر العصور، ط،١ دار النهضة العربية، بيروت.
3. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ط1.

ثانيا: الرسائل والأطاريح:

1. أبو بكر، محمود، 2020، المحاكمة البرلمانية للرئيس في النظام الديمقراطي الرئاسي: دراسة تحليلية مقارنة مع النظم الديمقراطية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
2. البوعينين، غانم، 2017، التحول الديمقراطي في مملكة البحرين 1999–2014، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية.
3. عبدالغفور، محمد، 2016، تصميم وبناء نظام سياسي فاعل ومستقر في ظل اعتماد ترتيبات شبه رئاسية: دراسة تحليلية للنظام السياسي، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت.
4. مؤمن اسامة، 2019، الأنظمة السياسية الديمقراطية في إطار القواعد الدستورية – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.

ثالثا: البحوث:

1. أبو خيط، ينال، 2023، أثر التعديلات الدستورية لعام 2022 على السلطات العامة في الأردن، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث – سلسلة البحوث القانونية، 5(1)، 218 – 237.

2. أحمد البغدادي ، 2023، سولون والأساس الدستوري لنظام الحكم الأوليجارشي "خلال النصف الأول من القرن السادس ق. م."، مجلة بحوث، 3(5)، 112 – 129.

3. اسعد طارش عبد الرضا، 2016، النظم الدكتاتورية قراءة في المضامين النظرية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، السنة الثالثة، 35–54.

4. آية صالح، 2024، التجربة الديمقراطية في اثنيا 612–429 ق. م.: دراسة تاريخية، مجلة الدراسات المستدامة، 6(ملحق)، 923 – 934.

5. الجبوري، فوزي، 2017، المعايير الدولية المعتمدة للانتخابات، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، 6(22)، 1 – 35.

6. جلولي بوجلطية، 2019، أزمة الديمقراطية في العالم العربي(دراسة في معوقات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية)، مقاربات، 5(3)، 219–256.

7. الجنيدي، سيف، 2021، أثر أوامر الدفاع على الصلاحية التشريعية: دراسة تحليلية نقدية في ضوء الدستور الأردني، المجلة الدولية للدراسات القانونية والفقهية المقارنة، 2(1)، 26 – 38.

8. الحربى، سعود، 2016، المسؤولية السياسية في النظام الرئاسي الأمريكي، مجلة الشريعة والقانون، 30(66)، 377 – 414.

9. الخفاجى، أركان، 2022، اختلال النظام البرلماني: الدستور العراقي أنموذجا، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 14(4)، 481 – 509.

10. طاهر علي، 2024، النظام المجلسي ومدى صلاحياته لبلدان العالم النامي، مجلة جامعة الملكة أروى، 27(27)، 1–21.

11. علي، طاهر، 2021، النظام البرلماني: دراسة تحليلية في القواعد والمميزات والعيوب، مجلة بحوث جامعة تعز – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتطبيقية، ع26، 6 – 22.

12. القحطاني، صالح، 2019، الأسس الفكرية للملكية المطلقة، ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز – الآداب والعلوم الإنسانية، 27(6)، 229 – 242.

13. المساعيد، فرحان، 2015، إتجاهات طلبة كلية القانون في جامعة آل البيت تطبيق مفهوم الملكية الدستورية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ع8، 156 – 186.

14. مسعود نور الدين، 2022، النظام الرئاسي والنظام البرلماني دراسة مقارنة، مجلة الفا للدراسات، ع3، 7–32.

15. المطيري، بندر، 2023، النظام البرلماني في الكويت وبريطانيا: دراسة مقارنة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 43(4)، 147 – 174.

16. ناصر الدين باقي ، 2022، صراع الطبقة الوسطى والأوليجارشية الجديدة وأثره على التنمية السياسية في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 19(1)، 347– 357.

17. الوافي، السعيد، 2018، النظام شبه الرئاسي: تصميم دستوري جديد، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، ع10، 118 – 130.